أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

يلعب المكلف أو الممول دورا كبيرا في التحصيل الجبائي لاحترامه لقواعد فرض الضريبة، الوعاء الضريبي، معدلات الضريبة ومعرفته بكل ما يتعلق بالنظام الضريبي ومحاولة تطبيقه للقوانين والخضوع لأوامر الإدارة الجبائية. لكن الظاهرة الغريبة التي كانت ولا زالت تعاني منها الدول هي الغش والتهرب الضريبيين.

*** الغـــش الضريـــبـــي**

عرف التشريع الجزائري الغش الضريبي على أنه "كل من تخلص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب أو الرسوم التي تخضع لها أو تصفيتها سواء كليا أو جزئيا" [8]. كما لا يمكن إثبات الغش الضريبي إلا من خلال المخالفة الصريحة للقوانين والتشريعات الجبائية. فالغش أو التهرب الضريبي غير المشروع يلجأ فيه المكلف إلى استعمال طرق الاحتيال والغش قصد التهرب من الدفع وبالتالي فهو ينتهك أحكام التشريع وللغش الضريبي أنواع منها البسيط ومنها المركب كما يلي[9]:

**أ- الغـــش البـــسيـــط**

يتمثل الغش البسيط في تقديم تصريحات ناقصة لإدارة الضرائب تتضمن بيانات خاطئة تسبقها سوء النية أو التأخير في تقديمها أو عدم تقديمها نهائيا، كون المكلف واعيا بعدم مشروعية العمل الذي يقوم به وتكون محاولة التظليل هذه دون استعمال عنصر التدليس.

**ب- الغـــش المـــركـــب**

ينعت الغش المركب بالغش الموصوف أيضا، فهو يجمع بين الغش العادي وطرق التدليس، أي أن المكلف يستعمل أساليب ماهرة تمكنه من التخلص من الضريبة وذلك بمسح كل الأدلة ترقبا لأي نوع من الرقابة المحتملة، فلا يقتصر الغش على استعمال طرق التدليس فقط عندما يريد المكلف التهرب من دفع الضريبة بل إنه يحاول مسح كل أثر عند تهربه تحسبا لأي رقابة محتملة.

ومنه، فإن الغش المركب أو الموصوف يحتوي على كل عناصر الخرق للقوانين الجبائية وهي:

- العنصر المادي والمتمثل في إنقاص الأساس الضريبي.
- النية وهي دراية المكلف بأن الفعل الذي يقوم به غير مشروع.
- عنصر التدليس وهو مسح كل الأدلة لتجنب الرقابة.

*** التـــهـــرب الضـــريـــبـــي**

يصطلح على التهرب الضريبي بالتجنب الضريبي أو التهرب المشروع، ويعنى به تخلص المكلف من الضريبة جزئيا أو كليا دون أن يعكس عبؤها على الغير ومتفاديا في ذلك أية مخالفة لنصوص التشريعات الضريبية. فالمكلف باستطاعته التهرب من دفع الضريبة إما باستغلال الثغرات القانونية، النقائص، الغموضات والملابسات التي تكتنف التشريعات أو بالتهرب عن طريق نظام التقييم الجزافي للأساس الضريبي وهذا ما يحدث في الجزائر فيما يخص الأطباء، المهندسين، المحامين...الخ من الأشخاص الخاضعين لنظام التقدير الجزافي.

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ

أ.بسمة عولمي ـــــــ